

ضريبة
القيمة
المضافة

VAT

الدليل الإرشادي لتطبيق ضريبة القيمة المضافة على مزايا الموظفين

أبريل 2019

النسخة الثانية

VAT.GOV.SA

@SaudiVAT | 19993

المحتوى

4	1. المقدمة
4	1.1 تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية
4	1.2 الهيئة العامة للزكاة والدخل
4	1.3 ما هي ضريبة القيمة المضافة
5	1.4 هذا الدليل الإرشادي
5	1.5 تحديثات على هذا الدليل الإرشادي
6	2. التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية
8	3. النشاط الاقتصادي والتسجيل
8	3.1 من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟
8	3.2 الموظفين وتقديم الخدمات الشخصية
9	3.3 حد التسجيل الإلزامي
9	3.4 التسجيل الاختياري
10	4. الدفع النقدي للموظفين
10	4.1 الرواتب والأجور
10	4.2 مردودات النفقات الفعلية
10	4.3 المزايا النقدية/ البدلات
11	4.4 حالات خاصة - خدمات توفير الموظفين من مصادر خارجية والاعارة
12	5. التوريد المفترض
12	5.1 شروط عامة
13	5.2 احتساب ضريبة القيمة المضافة على التوريد المفترض
13	5.3 التوريد المفترض الناشئ عن المطالبة بخصم ضريبة المدخلات
14	5.4 قيمة التوريدات المفترضة
15	6. تقديم سلع أو خدمات بقيمة مخفضة
15	6.1 قيمة السلع أو الخدمات المقدمة إلى الموظفين
16	7. المزايا القانونية (الإلزامية لرب العمل)
17	8. أنواع محددة من مزايا الموظفين
17	8.1 المركبات
17	8.1.1 المركبات المقيدة
18	8.1.2 الصيانة ونفقات الوقود
18	8.2 تموين الأغذية
18	8.3 السكن والإقامة للموظفين
18	8.3.1 الإقامة طويلة الأجل
19	8.3.2 الإقامة لفترة قصيرة
20	8.3.3 بدلات السكن

20	8.3.4. توفير مسكن لإقامة دائمة
21	9. خصم ضريبة المدخلات
21	9.1. شروط عامة
21	9.2. الخصم النسبي لضريبة المدخلات
23	10. التزامات الشخص الخاضع للضريبة
23	10.1. إصدار الفواتير
23	10.2. تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة
24	10.3. حفظ السجلات
24	10.4. شهادة التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة
24	10.5. تصحيح الأخطاء السابقة
25	11. الغرامات
26	12. طلب إصدار قرار تفسيري
26	13. الاتصال بنا
27	14. الاسئلة الشائعة

1. المقدمة

1.1. تطبيق نظام ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية

صدقت المملكة العربية السعودية على الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية («مجلس التعاون الخليجي»). بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/51) وتاريخ 1438/5/3 هـ («الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة») واستنادًا إلى الأحكام الواردة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة فقد أصدرت المملكة العربية السعودية نظام ضريبة القيمة المضافة بموجب المرسوم الملكي الكريم رقم (م/113) وتاريخ 1438/11/2 هـ («نظام ضريبة القيمة المضافة»), وكذلك اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة بموجب قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل رقم (3839) وتاريخ 1438/12/14 هـ («اللائحة التنفيذية للنظام»).

1.2. الهيئة العامة للزكاة والدخل

إن الهيئة هي الجهة المكلفة بتطبيق وإدارة ضريبة القيمة المضافة (قد يشار إليها لاحقًا بـ «الضريبة») ما لم يقتض السياق خلاف ذلك)، في المملكة العربية السعودية، كما أنها هي الجهة المسؤولة عن تسجيل وإلغاء تسجيل الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، وإدارة عملية تقديم الإقرارات الضريبية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة وإجراءات استرداد الضريبة والقيام بتدقيق الحسابات والزيارات الميدانية. وتتمتع الهيئة أيضًا بصلاحيات فرض العقوبات والغرامات في حالات عدم الامتثال بالأحكام النظامية المتعلقة بضريبة القيمة المضافة.

1.3. ما هي ضريبة القيمة المضافة؟

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة غير مباشرة تُفرض على استيراد وتوريد السلع والخدمات في كل مرحلة من مراحل الإنتاج والتوزيع، مع بعض الاستثناءات. وتُطبق ضريبة القيمة المضافة في أكثر من 160 دولة حول العالم.

ضريبة القيمة المضافة هي ضريبة على الاستهلاك يتم دفعها وتحصيلها في كل مرحلة من مراحل سلسلة التوريد، ابتداءً من شراء المصنِّع للمواد الخام وصولاً إلى بيع تاجر التجزئة للمنتج النهائي إلى المستهلك، وبخلاف الضرائب الأخرى، سيقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة بكل مما يلي:

- تحصيل ضريبة القيمة المضافة من عملائهم عن كل عملية بيع خاضعة للضريبة وفقاً للنسبة الضريبة المحددة
- دفع ضريبة القيمة المضافة إلى الموردين الذين تلقوا منهم السلع أو الخدمات - إن وجد- عن كل عملية شراء خاضعة للضريبة تعادل نسبة الضريبة المحددة

عندما يقوم الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة ببيع سلعة أو تقديم خدمة، فإنه يجب عليهم فرض ضريبة بنسبة 5% (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات) تُضاف إلى سعر البيع النهائي، على أن يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة باحتساب نسبة 5% التي حصلوا عليها من عمليات البيع الخاضعة للضريبة بشكل منفصل عن إيراداتهم ليتم دفعها لاحقاً إلى الهيئة، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يقوم الأشخاص الخاضعون للضريبة بتحصيلها عن مبيعاتهم بـ ضريبة المخزجات.

وعلى غرار ذلك، تتم معاملة المشتريات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون للضريبة حيث تضاف ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% على المشتريات من السلع والخدمات التي يقوم بها الأشخاص الخاضعون لضريبة القيمة المضافة (على افتراض أن النسبة الأساسية تنطبق على تلك التوريدات)، وتسمى ضريبة القيمة المضافة التي يدفعونها لمورديهم بـ ضريبة المدخلات.

لمزيد من المعلومات حول ضريبة القيمة المضافة، يرجى الاطلاع على دليل ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية المتاح على الموقع الإلكتروني vat.gov.sa.

1.4. هذا الدليل الإرشادي

هذا الدليل الإرشادي موجّه لجميع المنشآت والموظفين العاملين لديهم أو الأشخاص الذين يتصرفون على نحو مماثل للموظفين وأصحاب الأعمال والشركات. وتكمن أهمية هذا الدليل في تقديم مزيدٍ من التوضيح فيما يتعلق بالمعاملة الضريبية على مستحقات الموظفين.

وحيث أن هذا الدليل يمثل رؤية الهيئة فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية لمستحقات الموظفين اعتباراً من تاريخ هذا الدليل؛ يعتبر هذا الدليل بمثابة دليل إرشادي لا يتضمن أو يهدف إلى أن يشمل على جميع المواد المتعلقة بهذا الشأن في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة ونظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام. ويعتبر هذا الدليل غير ملزم للهيئة أو لأي شخص خاضع لضريبة القيمة المضافة فيما يتعلق بأي معاملة ولا يمكن الاعتداد به أو الاستناد عليه بأي طريقة كانت.

ومن أجل الحصول على إرشادات حول أي معاملات خاصة، فمن الممكن تقديم طلب للحصول على قرار تفسيري أو زيارة الموقع الإلكتروني الرسمي لضريبة القيمة المضافة vat.gov.sa والذي يشمل مجموعة واسعة من الأدوات والمعلومات التي وُضعت خصيصاً لمساعدة الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة، بما في ذلك المواد الإرشادية المرئية وجميع البيانات ذات الصلة والأسئلة الشائعة.

1.5 تحديثات على هذا الدليل الإرشادي

تم تحديث القسم 3.2 من هذا الدليل بهدف توضيح سياسة الهيئة حول عدم اعتبار أعضاء مجلس الإدارة ومن يشابههم من الموظفين الذين يتم تعيينهم في الشركة أو المؤسسة بأنهم أشخاص خاضعين للضريبة بما يتعلق بأنشطتهم كونهم أعضاء مجلس إدارة.

2. التعاريف المتعلقة بالمصطلحات الرئيسية

عقد العمل: يعرف عقد العمل بأنه عقد مبرم بين رب عمل وعامل، يتعهد الأخير بموجبه أن يعمل تحت إدارة رب العمل أو إشرافه مقابل أجر.⁽¹⁾

الموظف ورب العمل: لم يُعرّف هذا المصطلح لغايات ضريبة القيمة المضافة. مع ذلك، حددت اللائحة التنفيذية المعاملة الضريبية التي ستطبق على الأشخاص الذين يعملون بصفة موظف؛ لذا تم الاستعانة ببعض التعاريف الواردة بنظام العمل.⁽²⁾ ولأغراض تطبيق اللائحة التنفيذية تستند الهيئة على تفسير أوسع ليشمل الأشخاص الذين يعملون بموجب عقود توافق تعريف عقود العمل الموضحة أعلاه. وفي الحالات التي لا يوجد فيها عقد عمل رسمي، فستعامل «الهيئة» هؤلاء الأفراد على أنهم «موظفين»، أي في إطار العلاقة بين رب العمل والموظف - في حالة استيفاء جميع الشروط التالية:

- (1) أن يكون رب العمل فقط هو المسؤول عن توجيه/تحديد الأنشطة التي يمارسها العامل.
- (2) ألا تختلف ظروف عمل الموظف بشكل جوهري بالنسبة لموظفين آخرين.
- (3) أن يكون رب العمل هو المسؤول عن الدفع مقابل الوقت الذي يقضيه العامل (أو أي أجر آخر يعادل الأجر الذي يتلقاه موظف آخر).
- (4) ألا يجوز للعامل ممارسة أي عمل آخر لأطراف آخرين أثناء مدة العقد.
- (5) إذا قام رب العمل باستخدام هذا الموظف على وجه التحديد لممارسة تلك الأنشطة، ولم يكن باستطاعة أي من الموظفين الآخرين أو المورد استبدال ذلك الموظف من دون موافقة رب العمل.

أما بالنسبة للأفراد الذي يقدمون خدمات شخصية للشركة (يشار إليهم عادة بالمقاول أو مزود خدمة مستقل)، والذين لا يستوفون أي من المتطلبات الواردة أعلاه، لا تتم معاملتهم كموظفين.

العامل: كل شخص طبيعي يعمل لمصلحة صاحب عمل وتحت إدارته أو إشرافه مقابل أجر، ولو كان بعيداً عن ناظره، ويشار له في هذا الدليل «بالموظف».

صاحب العمل: كل شخص طبيعي أو اعتباري يشغلّ عاملاً أو أكثر مقابل أجر، ويشار له في هذا الدليل بـ «رب العمل».

الأجر الأساسي: كل ما يعطى للعامل مقابل عمله، بموجب عقد عمل مكتوب أو غير مكتوب، مهما كان نوع الأجر أو طريقة أدائه، مضافاً إليه العلاوات الدورية.

الأجر الفعلي: الأجر الأساسي مضافاً إليه سائر الزيادات المستحقة الأخرى التي تقرر للعامل مقابل جهد بذله في العمل، أو مخاطر يتعرض لها في أداء عمله أو التي تقرر للعامل لقاء العمل الذي يؤديه بموجب عقد العمل أو لائحة تنظيم العمل. ويشار له في هذا الدليل بـ «الأجر».

الاستخدام الخاص: لم يُعرّف هذا المصطلح لغايات ضريبة القيمة المضافة. إلا أن الهيئة ترى أن الاستخدام الخاص يقصد به استخدام أو استهلاك أو الاستفادة من السلع أو الخدمات بأي شكل كان من قبل أشخاص طبيعيين أو مجموعة من الأشخاص الطبيعيين خارج سياق ممارستهم لنشاط اقتصادي أو من قبل موظفين لأغراض خاصة خارج سياق تأدية مهام العمل. أينما كان مناسباً، تم إضافة الأمثلة التي تتعلق بتفسير الاستخدام الخاص في هذا الدليل الإرشادي.

التوريد المفترض: هو مصطلح معرّف لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وهو التوريد الذي يحدث نتيجة استخدام شخص خاضع للضريبة لسلع أو خدمات أو توريدها بطريقة معينة. ويعتبر الشخص الذي يقدم توريداً مفترضاً أنه قدم توريداً من السلع أو الخدمات الأساسية وبالتالي يلتزم باحتساب ضريبة القيمة المضافة. وستتم مناقشة الحالات الخاصة والنتائج المترتبة عليها ضمن الفصل 5 من هذا الدليل.

القيمة السوقية العادلة: هو مصطلح معرّف لغايات ضريبة القيمة المضافة وهو «... المقابل المستحق نظير توريدات سلع أو خدمات مماثلة ومتزامنة تقدم بمرونة بين أشخاص ليسوا أشخاصاً مرتبطين.»⁽³⁾

(1) المادة 50 من نظام العمل الصادر بموجب المرسوم بقانون رقم م/51.

(2) لا ينحصر تعريف الموظف على ما يعرفه نظام العمل السعودي وقد تستند الهيئة على نظام الخدمة المدنية أو الخدمة العسكرية أو غيرها من الأنظمة ذات علاقة حسب مقتضى الحال.

(3) المادة 38، القيمة السوقية العادلة، اللائحة التنفيذية.

التوريد المماثل والمتزامن هو مصطلح معرّف لغايات ضريبة القيمة المضافة ويعني «توريداً آخر لسلع أو خدمات إما من نفس نوع السلع والخدمات التي تم توريدها أو تكون مطابقة أو مشابهة لها إلى حد كبير. ويجب التأكد من ذلك استناداً إلى عوامل تشمل الخصائص والجودة والكمية للسلع والخدمات ومكان وتاريخ وسمعة المورد.»⁽⁴⁾

النشاط الاقتصادي: يعرف لأغراض ضريبة القيمة المضافة على النحو التالي: «النشاط الذي يمارس بصورة مستمرة ومنتظمة ويشمل النشاط التجاري أو الصناعي أو الزراعي أو المهني أو الخدمي أو أي استعمال ممتلكات مادية أو غير مادية وأي نشاط مماثل آخر.»

ولمزيد من المعلومات حول النشاط الاقتصادي الرجاء الاطلاع على الدليل الإرشادي لأحكام النشاط الاقتصادي المتعلقة بضريبة القيمة المضافة.

(4) المادة 38، القيمة السوقية العادلة، اللائحة التنفيذية.

3. النشاط الاقتصادي والتسجيل

3.1. من هو الشخص الذي يقوم بممارسة النشاط الاقتصادي؟

يمكن ممارسة النشاط الاقتصادي من قبل الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين على حد سواء. وسيعتبر أن الأشخاص الاعتباريين (كالشركات) يمارسون نشاطاً اقتصادياً إذا كان هؤلاء الأشخاص يمارسون نشاطاً بشكل مستمر ومنتظم ينطوي على إجراء أو تلقي التوريدات. وتجدر الإشارة إلى أن الأشخاص الطبيعيين قد يقومون ببعض الأعمال كجزء من نشاطهم الاقتصادي أو جزء من نشاطاتهم الخاصة، لذا فهناك قواعد خاصة لتحديد ما إذا كان الشخص الطبيعي يقع ضمن نطاق ضريبة القيمة المضافة أم لا.

وبشكل عام، على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين يقومون بممارسة نشاط اقتصادي التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا تطلب الأمر ذلك.⁽⁵⁾ كما يجب على الأشخاص الملزمين بالتسجيل تحصيل ضريبة القيمة المضافة التي تنطبق على نشاطاتهم وسداد تلك الضريبة المحصلة إلى الهيئة.

3.2. الموظفين وتقديم الخدمات الشخصية

لغايات ضريبة القيمة المضافة، لا يعتبر الموظف أنه يمارس نشاطاً اقتصادياً فيما يتعلق بالأعمال التي يؤديها كجزء من عمله. الخدمات التي يقدمها الموظف تعتبر «أعمال شخصية»، والتي هي بمثابة جهد الشخص واجتهاده أو عمله والتي تقدم بموجب عقد عمل. تنص اللائحة التنفيذية أنه لا تُطبق ضريبة القيمة المضافة على الرواتب والأجور التي يتقاضاها الموظف أو أي شخص آخر يعمل بتلك الصفة (تم طرح التفاصيل في قسم التعريفات).⁽⁶⁾

لا يعتبر المدراء الغير تنفيذيون والذين لا يتم معاملتهم كموظفين ولكن يقومون بفرض رسوم على الشركة أو المؤسسة بأنهم مستقلون عن الشركة التي يقومون بتمثيلها، وبذلك فإنهم لا يقومون بنشاط اقتصادي مستقل.

لا يعتبر كل من الموظفين وأعضاء مجلس الإدارة ومن يشابههم من الموظفين الذين يتم تعيينهم في الشركة أو المؤسسة بأنهم أشخاص خاضعين للضريبة ولا يلتزمون بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة بما يتعلق بأنشطتهم كونهم موظفون أو أعضاء مجلس إدارة.

أما بالنسبة للأفراد الذين لا يُعاملون كموظفين ولكن يقدمون خدمات بشكل مستمر ومنتظم إلى أشخاص اعتباريين (وتحديداً للأعمال) بشكل مستقل بموجب عقود خدمات أو ما يشابهها، فإنهم يمارسون نشاطاً اقتصادياً لغايات ضريبة القيمة المضافة. وقد يطلب من هؤلاء الأفراد التسجيل لضريبة القيمة المضافة، استناداً إلى قيمة التوريدات الخاضعة للضريبة التي يتم إجراؤها سنوياً من قبلهم. على هذا النحو، فإن تقديم خدمات مماثلة من قبل أشخاص يعملون بموجب عقود مختلفة قد تخضع لمعاملة ضريبية مختلفة.

مثال (1): يقدم أحمد وهو شخص مقيم في المملكة العربية السعودية أعمال استشارات تقنية لعدد من الشركات بموجب عقود قصيرة الأجل. ويطلب أحمد رسم يومي بقيمة 2000 ريال سعودي نظير خدماته، لكنه لم يوقع عقد عمل مع تلك الشركات. لا يعتبر أحمد بأنه يعمل بصفته موظف حيث أنه يقدم خدماته لشركات مختلفة ولم تنشأ علاقة عمل بينه وبين متلقي خدماته. وتعتبر الخدمات التي يقدمها أحمد بأنها توريدات تقدم كجزء من ممارسته لنشاط اقتصادي. في حال تجاوزت قيمة توريداته خلال اثنا عشر شهراً حد التسجيل الإلزامي فسيكون ذلك الشخص مطالب بالتسجيل بنظام ضريبة القيمة المضافة واحتساب الضريبة من قيمة الرسم اليومي المحتسب على العملاء.

(5) للمزيد من المعلومات عن الحالات التي يكون فيها الأشخاص ملزمون بالتسجيل يرجى مراجعة القسم 2.3. من هذا الدليل.
(6) المادة 9 (6)، أحكام التسجيل التي تسري في حالات معينة، اللائحة التنفيذية للنظام.

3.3. حد التسجيل الإلزامي

يعتبر التسجيل إلزامياً على جميع الأشخاص الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية حداً معيناً للتسجيل، أي أنه إذا تجاوزت التوريدات الخاضعة للضريبة للشخص خلال اثني عشر شهراً مبلغ 375,000 ريال سعودي («حد التسجيل الإلزامي»)، فيجب على هذا الشخص التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة⁽⁷⁾ (مع مراعاة الأحكام الانتقالية المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية للنظام والمتعلقة بحد التسجيل الإلزامي خلال الفترة الانتقالية).⁽⁸⁾

ولا تشمل التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة ما يلي⁽⁹⁾:

- التوريدات المعفاة: مثل الخدمات المالية المعفاة من الضريبة والايجار السكني المعفى من الضريبة
- التوريدات التي تقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في أي دولة عضو بمجلس التعاون الخليجي
- عائدات مبيعات الأصول الرأسمالية: تعرّف الأصول الرأسمالية بأنها الأصول المخصصة للاستخدام التجاري طويل الأجل⁽¹⁰⁾

في حالات محددة تطبق اختبارات أخرى على التسجيل الإلزامي:

- يتعين على الأشخاص غير المقيمين في المملكة العربية السعودية والملزمين بسداد ضريبة القيمة المضافة عن التوريدات التي يقومون بها أو التي يستلمونها في المملكة العربية السعودية التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة بغض النظر عن قيمة التوريدات التي يكونون ملزمين بتحصيل وسداد ضريبة القيمة المضافة عنها⁽¹¹⁾
- سيتم طلب تسجيل الأشخاص الذين تتجاوز إيراداتهم السنوية مبلغ 1,000,000 ريال سعودي لأغراض ضريبة القيمة المضافة وذلك خلال الفترة الانتقالية وحتى تاريخ الأول من يناير 2019، ويجب تقديم طلب التسجيل حتى موعد أقصاه 20 ديسمبر 2018

مثال (1): يدير عبد الله نشاطاً لنقل السلع حيث تصل إيراداته السنوية مبلغ 300,000 ريال سعودي. خلال 2019 قام ببيع شاحنة تبريد كان يستخدمها لممارسة أنشطته مقابل مبلغ 150,000 ريال سعودي. بلغت إيرادات عبد الله في 2019 مبلغ 450,000 ريال سعودي، مع ذلك يعد عبد الله غير ملزم بالتسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة حيث أن قيمة توريداته لم تتجاوز حد التسجيل الإلزامي المطبق في عام 2019 بعد استبعاد عائدات بيع الأصول الرأسمالية.

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الإلزامي لأغراض ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني vat.gov.sa.

3.4. التسجيل الاختياري

يمكن للشخص المقيم في المملكة العربية السعودية والذي تجاوزت توريداته الخاضعة للضريبة أو نفقاته الخاضعة للضريبة مبلغ 187,500 ريال سعودي («حد التسجيل الاختياري») خلال اثني عشر شهراً، التسجيل اختياريّاً لأغراض ضريبة القيمة المضافة.⁽¹²⁾

ويفضّل التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة إذا كان الشخص يرغب في المطالبة باسترداد ضريبة القيمة المضافة التي دفعها عن نفقاته قبل إصدار الفواتير أو إجراء توريد لاحق.

بإمكانك الاطلاع على مزيد من المعلومات حول التسجيل الاختياري لأغراض ضريبة القيمة المضافة من خلال الموقع الإلكتروني vat.gov.sa.

(7) المادة 50، التسجيل الإلزامي، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.

(8) المادة 79 (9)، الأحكام الانتقالية، اللائحة التنفيذية للنظام.

(9) المادة 52، احتساب قيمة التوريدات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.

(10) المادة 1، التعريفات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.

(11) المادة 5، التسجيل الإلزامي للأشخاص غير المقيمين والملزمين بسداد الضريبة في المملكة، اللائحة التنفيذية للنظام.

(12) المادة 7، التسجيل الاختياري، اللائحة التنفيذية.

4. الدفع النقدي للموظفين

4.1. الرواتب والأجور

إن الأجور التي يتقاضاها الموظفون لا ينتج عنها أي التزامات لأغراض ضريبة القيمة المضافة. ولا تطبق ضريبة القيمة المضافة على الرواتب أو الأجور أو أية مبالغ نقدية أخرى مثل العلاوات والمكافآت التي يتقاضاها الموظف من صاحب العمل.

4.2. تعويضات النفقات الفعلية

عادة ما يقوم رب العمل بدفع مبالغ نقدية لتعويض الموظفين عن النفقات الفعلية المتكبدة أثناء أداء واجباتهم الوظيفية. لا يعتبر الموظف أنه يمارس نشاطاً اقتصادياً فيما يتعلق بتكبد تلك النفقات. وعليه، لا يُطالب الموظف باحتساب ضريبة القيمة المضافة على تلك التعويضات لعدم كونها توريداً. وبالرغم من ذلك، إذا تكبد الموظف ضريبة القيمة المضافة على مصاريفه يتم تعويض الموظف عن التكاليف المتكبدة بشكل عام شاملة ضريبة القيمة المضافة.

وفي الحالات التي يمكن فيها إثبات أن الموظف قد تلقى توريدات لسلع أو خدمات كجزء لا يتجزأ من مهام عمله، ولأغراض استرداد أو خصم ضريبة المدخلات فإن الهيئة ستقبل بشكل عام أن يتكبد الموظف التكلفة نيابة عن رب العمل على أن يثبت صاحب العمل أنه قام فعلياً بتحمل هذه التكلفة التي تكبدها الموظف (بما في ذلك ضريبة القيمة المضافة حسب مقتضى الحال). وأن يثبت أن ذلك التوريد الذي تم للموظف تم في سياق ممارسة النشاط الاقتصادي لرب العمل.

مثال (3): طلبت شركة القمة للاستشارات من فيصل حضور مؤتمر في الدمام في 20 أبريل 2018. أقام فيصل في الفندق الذي يعقد فيه المؤتمر يومي 19 و20 أبريل وتكبد تكاليف الإقامة شاملة ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5% ثم قامت شركة القمة بتعويضه عن إجمالي مصاريف الإقامة. في حال أمكن لشركة القمة للاستشارات إثبات أنه تم تكبد المصاريف من قبل فيصل في سياق تأدية مهامه الوظيفية المتعلقة بنشاط الشركة الاقتصادي. وبالتالي تقوم شركة القمة باحتساب النفقات مباشرة وقد تكون مؤهلة لخصم ضريبة المدخلات إذا تم استيفاء كافة معايير الخصم ذات الصلة.

في حالات أخرى، من الممكن أن يعوض صاحب العمل موظفيه مقابل نفقات خاصة. وفي هذه الحالات، لن يكون صاحب العمل قد تلقى توريداً من الموظف أو غيره، وتعتبر تلك المصروفات بمثابة مصروفات لا تتعلق بالنشاط الاقتصادي للشركة وبالتالي لن تكون مؤهلة لخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بها.

مثال (4): استحوذت منى مكافأة من الشركة التي تعمل بها نظير تحقيق جميع أهداف عملها خلال عام 2018. تتمثل المكافأة في شراء معدات إلكترونية لمنزلها. قامت منى بزيارة أحد المتاجر المحلية لاختيار تلفاز بسعر 3,150 ريال سعودي (شاملاً ضريبة القيمة المضافة). في هذه الحالة، يعتبر التوريد للسلعة قد تم مباشرة من المتجر المحلي إلى منى. وعليه لا يجوز لشركة منى خصم ضريبة المدخلات عن سعر التلفاز.

4.3. المزايا النقدية/ البدلات

لا تُعامل المزايا والبدلات النقدية المدفوعة إلى الموظف، على أنها مقابل توريد، على غرار الأجور، وبذلك لن تُطبق ضريبة القيمة المضافة على هذه المدفوعات، سواء تم دفعها كشرط الزامي أو اختياري.

وفي الحالات التي يتم فيها تقديم ميزة نقدية بدلاً من ميزة عينية⁽¹³⁾، فسُتطبق ذات المعاملة الضريبية على المدفوعات النقدية. إذا قرر رب العمل مكافأة الموظف بمبلغ نقدي يعادل قيمة سلعة أو خدمة ما، فمن المفترض في معظم الحالات أن يكون هذا المبلغ شاملاً لضريبة القيمة المضافة. ويجدر بالذكر أن لصاحب العمل حرية القرار فيما إذا كان سيقوم بسداد القيمة شاملة لضريبة القيمة المضافة أم لا ويعتبر هذا قرار تجاري وتعاقدية يعود إلى الالتزامات النظامية أو التعاقدية التي تحكم علاقة العامل برب العمل.

(13) تعريف المزايا العينية، نظام العمل، مادة (5)2.

مثال (5): تقدم شركة العليا للاستشارات سيارات مؤجرة جديدة لجميع الموظفين الإداريين بموجب عقود عملهم بقيمة 24,000 ريال سعودي سنوياً (غير شاملة ضريبة القيمة المضافة). لمنح الموظفين المزيد من الخيارات، سمحت الشركة للموظفين بالاختيار بين استلام السيارة أو استلام القيمة نقداً كمدفوعات شهرية. تدرك شركة العليا أن الموظفين سوف يتحملون ضريبة القيمة المضافة على شراء المركبات في حد ذاتها، لذلك قامت الشركة باحتساب المبلغ النقدي المدفوع شهرياً شاملاً ضريبة القيمة المضافة (2,000 ريال سعودي + 5% ضريبة القيمة المضافة = 2,100 ريال سعودي).

الجدير بالذكر أن شركة العليا غير ملزمة بموجب نظام ضريبة القيمة المضافة بتحمل الضريبة أو دفع قيمة محددة؛ لذلك فإنه بإمكان الشركة دفع مبلغ نقدي بقيمة 2,000 ريال سعودي أو أي مبلغ آخر.

4.4. حالات خاصة - خدمات توفير الموظفين من مصادر خارجية والاعارة

قد تختار الشركات في كثير من الأحيان بالاستعانة بمقدم خدمة خارجي أو وكالات خارجية لأداء مهام وظيفية محددة. وعادة ما يقوم مقدمي الخدمات الخارجيين بالقيام بالأنشطة بموجب عقد خدمات؛ ويعتبر ذلك بمثابة توريد للخدمات. وفي هذه الحالة، ستخضع الرسوم التي يتقاضاها مقدم الخدمة الخارجي لضريبة القيمة المضافة وفقاً لقواعد ضريبة القيمة المضافة. كما يجوز لمقدم الخدمة الخارجي استخدام أشخاص معينين لممارسة المهام بموجب تعليمات يتلقونها مباشرة من جهة العمل التي تتلقى الخدمة (وفقاً لمقتضى عقد الخدمات بين مقدم الخدمة والجهات المتلقية). وفي هذه الحالات، يجوز لمقدم الخدمة الخارجي أو الوكالة أن تتقاضى الراتب أو الأجر الذي يتقاضاه الموظف المعار، بالإضافة إلى عمولة.

إذا نشأت من عقد الخدمات علاقة عمل بين الجهة المتلقية والعامل المعار أو المنتدب تشابه تلك التي تكون بين الموظف ورب العمل (كما هو موضح في القسم 2)، فإن الأجر المدفوع إلى مقدم الخدمة الخارجي أو الوكالة لا تخضع لضريبة القيمة المضافة. في جميع الحالات، يجب أن تخضع العمولة والمبالغ الأخرى التي يحصل عليها مقدم الخدمة أو الوكالة الخارجية لضريبة القيمة المضافة.

مثال (6): يحتاج أحد البنوك مترجماً قانونياً للمساعدة في مراجعة الترجمة الإنجليزية للعقود الخاص به. اتفق البنك مع شركة السواعد العربية للموارد البشرية على أن تقوم هبة بأعمال الترجمة لمدة ستة أشهر. تتقاضى الشركة مبلغ يشمل راتباً أساسياً قدره 75,000 ريال سعودي عن الستة أشهر، بالإضافة إلى عمولة بنسبة 20%، وينص العقد على أن تعمل هبة بشكل حصري لدى البنك، وأن تقدم تقاريرها مباشرة إلى البنك، وسيتم التعامل معها كغيرها من الموظفين بالبنك خلال هذه الفترة. ويتعين على البنك دفع الراتب على أساس الوقت الذي تقضيه (بغض النظر عن ساعات العمل)، ولا تستطيع شركة السواعد استبدال هبة بغيرها دون موافقة البنك. وبالتالي ينص العقد على أن هبة تعمل بصفتها موظفاً لدى البنك، وأن البنك هو رب العمل. لا تُطبق ضريبة القيمة المضافة على الراتب الأساسي بينما تُطبق فقط على العمولة (التي يتم احتسابها على أساس 15,000 ريال + 5% = 15,750 ريال سعودي).

5. التوريد المفترض

5.1. شروط عامة

لغايات ضريبة القيمة المضافة، يعتبر «التوريد» الذي يتم لقاء مقابل⁽¹⁴⁾ «توريد السلع أو الخدمات بمقابل» بمثابة توريد خاضع للضريبة. وبالإضافة إلى ذلك، يعتبر نظام ضريبة القيمة المضافة بعض المعاملات، التي تنطوي على توريدات لأطراف ثالثة دون مقابل على أنها توريد لأغراض ضريبة القيمة المضافة. وتسمى هذه التوريدات بالتوريدات المفترضة، وهي مُعرّفة في الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.⁽¹⁵⁾ وفيما يلي أهم أحكام التوريد المفترض ذات العلاقة بالموظفين:

(1) التنازل عن السلع، لغير غايات النشاط الاقتصادي، سواء بمقابل أو دون مقابل؛

ويجدر بالذكر بأنه فيما يخص الموظفين يجب أن يتم التنازل لهم لغير غايات النشاط الاقتصادي، مثل المنفعة الخاصة للموظف. وعلى سبيل المثال – إذا تنازل المكتب عن طابعة خلال عمرها الاقتصادي لأي موظف وسمح له بأخذها إلى منزله، يعتبر ذلك التوريد بمثابة توريد مفترض.

إذا طلب من الشخص الخاضع للضريبة التنازل عن بعض أصوله كجزء من أداء نشاطه الاقتصادي الاعتيادي - على سبيل المثال: اعدام السلع التالفة، أو التخلص من الأغذية الغير صالحة، فإن ذلك لا يعتبر توريداً مفترضاً.

(2) توريد السلع دون مقابل ما لم يتم التوريد في سياق العمل كعينات وهدايا ذات قيمة زهيدة وفقاً لما تحدده كل دولة عضو.

يُعتبر توريد السلع (إلى شخص مرتبط أو غير مرتبط) دون مقابل في معظم الحالات توريداً مفترضاً. ومع ذلك، فمن المسلم به أن يقوم الشخص الخاضع للضريبة بتوريد بعض السلع والخدمات بقيمة مخفضة كجزء من أنشطته التجارية. وقد حددت أنظمة المملكة العربية السعودية انه لا ينطبق مبدأ التوريد المفترض في حال أن:

- القيمة السوقية العادلة للسلع الموردة دون مقابل لا تتجاوز 200 ريال سعودي غير شاملة ضريبة القيمة المضافة لكل متلقي خلال سنة ميلادية واحدة. و
- لا تتجاوز القيمة السنوية للتوريدات من الهدايا والعينات والسلع التي يقدمها الشخص الخاضع للضريبة دون مقابل 50,000 ألف ريال سعودي خلال السنة الميلادية على أساس القيمة السوقية العادلة لتلك الهدايا والعينات والسلع⁽¹⁶⁾

(3) استخدام الشخص الخاضع للضريبة لسلع تشكل جزءاً من أصوله لغير غايات النشاط الاقتصادي.

ان استخدام السلع مثل الأصول الرأسمالية لغير غايات النشاط الاقتصادي، يعتبر توريداً مفترضاً لخدمات. على سبيل المثال – تقوم شركة لحفر الأرض بنقل بعض معدات الشركة إلى عقار مدير الشركة ليتم استخدامها للقيام بأعمال داخل حديقته الشخصية لمدة ستة أشهر. فتعتبر تلك الخدمات بمثابة توريد مفترض.

(4) توريد خدمات دون مقابل

التوريدات للخدمات المختلفة التي يتم تقديمها من دون مقابل (مع الأخذ في الاعتبار أيضاً المتطلبات المتعلقة بخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالتوريد). مثل منح أحد الموظفين إقامة مجانية في أحد الفنادق من قبل شركته كمكافأة لأدائه المتميز.

في بعض الحالات، توصف الخدمات بأنها «مجانية» لأغراض ترويجية (على سبيل المثال، تقوم شركة صيانة سيارات بتقديم خدمة فحص سلامة زيت المحرك دون مقابل كجزء من خدمات الصيانة الأخرى التي تقدم للعملاء). وفي الحالات التي يكون فيها العنصر «المجاني» جزءاً لا يمكن تمييزه من التوريد الكلي، وقام العميل بسداد قيمة الخدمة المقدمة له متضمنة قيمة الخدمة المجانية، فإن تلك الخدمة/ العنصر المجاني لن يعتبر توريداً منفصلاً دون مقابل.

(14) المادة 1، التعاريف، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.

(15) المادة 8، التوريد المفترض، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.

(16) المادة 15، التوريد المفترض، اللائحة التنفيذية للنظام.

5.2. احتساب ضريبة القيمة المضافة على التوريد المفترض

تُطبق ضريبة القيمة المضافة على التوريد المفترض استناداً إلى النسبة المطبقة على السلع والخدمات المرتبطة بالتوريد المفترض. وبالتالي، فإن التوريد المفترض للسلع الطبية المؤهلة سيخضع لنسبة الصفر، حيث أن السلع التي يتم توريدها في المملكة العربية السعودية ستكون خاضعة لنسبة الصفر. يُعتبر توريد العقارات خارج المملكة العربية السعودية دون مقابل على أنه توريداً مفترضاً يقع خارج نطاق ضريبة القيمة المضافة في المملكة العربية السعودية.

ولذلك يجب الاقرار عن قيمة ضريبة القيمة المضافة في الخانة المخصصة لها في الإقرار الضريبي. يجب إدخال قيمة التوريد المفترض الخاضع للنسبة الأساسية 5% في خانة «المبيعات المشمولة بالنسبة الأساسية». بشكل عام، عندما يقوم المورد بتوريد مفترض، تُشكل ضريبة القيمة المضافة تكلفة عليه، حيث لا يوجد نظاماً ما يلزم المورد الذي قام بالتوريد المفترض بتحميل تكلفة الضريبة على المتلقي، وفي كافة الأحوال يكون المورد الخاضع للضريبة هو الملزم بسداد الضريبة المستحقة على التوريد المفترض. وفي حال تم فرض مقابل على قيمة التوريد، وتم استلام المقابل عن السلع أو الخدمات، ففي هذه الحالة لا يعد التوريد قد تم دون مقابل، ويطبق على التوريد الأحكام الأخرى الخاصة بقيمة التوريد وفقاً لما هو وارد بالاتفاقية والنظام واللائحة.

5.3. التوريد المفترض الناشئ عن المطالبة بخصم ضريبة المدخلات

لا ينشأ التوريد المفترض إلا إذا ما تم خصم ضريبة المدخلات من قبل المورد فيما يتعلق بالسلع أو الخدمات المقدمة.⁽¹⁷⁾

وترى الهيئة أن ذلك يشمل كافة ضرائب المدخلات ذات الصلة بعملية التوريد المفترض. على سبيل المثال يشمل ذلك شراء السلع أو الخدمات ذاتها، أو النفقات المكونة للسلع (مثل المواد الخام المستخدمة لتصنيع السلع أو المعدات المستخدمة لتوريد الخدمات).

بينما لا يعتبر خصم النفقات العامة المتعلقة بالنشاط الاقتصادي بالكامل (مثل الكهرباء أو استئجار المكاتب) على أنه خصم لضريبة المدخلات فيما يتعلق بالتوريدات المفترضة. بمعنى أنه يجب أن يتم خصم ضريبة المدخلات ذات الصلة بالسلع والخدمات محل التوريد المفترض أو أي عنصر مكون لذلك التوريد.

مثال (7): قامت شركة بشراء 100 معطف لبيعها خلال فصل الشتاء وعند شراء المعاطف، قامت الشركة بخصم ضريبة المدخلات كاملة. قامت الشركة ببيع 90 معطفاً إلى عملاءها وقامت بمنح المعاطف المتبقية للموظفين العاملين لديها دون مقابل. نظراً لأنه قد تم خصم ضريبة المدخلات على المعاطف، فيعتبر ذلك التوريد الذي تم دون مقابل بمثابة توريد مفترض وتستحق عليه ضريبة القيمة المضافة وفقاً للأحكام المتعلقة بتحديد قيمة التوريد.

مثال (8): أشتري أحد مقدمي خدمات النقل حافلة جديدة لتقديم خدمة النقل العام، وقام بخصم ضريبة المدخلات التي تكبدها على الشراء بإقراراته الضريبية. سمحت الشركة باستخدام الحافلة لنقل أحد مديريها وعائلته إلى حفل في زفاف في مدينة جدة دون مقابل، ونظراً لأنه قد تم خصم ضريبة المدخلات على الحافلة التي تشكل جزءاً من التوريد، فيعتبر ذلك بمثابة توريد مفترض وبالتالي تستحق عليه ضريبة القيمة المضافة.

مثال (9): يلتقي مدير الاستثمار في شركة استشارات مالية مع أحد أفراد عائلة أحد الملاك ويقدم له مشورة مالية مجانية. لم يتم خصم ضريبة المدخلات فيما يتعلق بالمشورة المجانية المقدمة، حيث أن التكاليف الوحيدة ذات الصلة هي تكاليف الموظفين. تقديم المشورة المجانية في هذه الحالة لا يعتبر توريداً مفترضاً ولا تُستحق عليه ضريبة قيمة مضافة.

من الناحية العملية، يعني ذلك أنه قد يختار الأشخاص مسبقاً معاملة التكاليف المرتبطة بالتوريدات المفترضة على أنها نفقات غير قابلة للخصم، على أساس أنهم لم يتكبدها كجزء من النشاط الاقتصادي التابع لذلك الشخص. إذا اختار الأشخاص القيام بذلك، لن يُطلب منهم احتساب ضريبة القيمة المضافة على التوريدات المفترضة.

مثال (10): تقوم شركة بشراء هدايا تذكارية من مورد لتقديمها لجميع الموظفين كهدية في الأعياد الرسمية. لا تنوي الشركة بيع الهدايا التذكارية في سياق ممارسة نشاطها الاقتصادي، وبالتالي لا تقوم بخصم ضريبة القيمة المضافة عند شرائها. لا تقوم الشركة بعمل توريداً مفترضاً عند قيامها بتقديم الهدايا للموظفين دون مقابل لأن ضريبة القيمة المضافة لم يتم خصمها عند الشراء وبالتالي لا تُستحق ضريبة القيمة المضافة على تلك الهدايا المجانية.

(17) المادة 8 (3)، التوريد المفترض، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.

5.4. قيمة التوريدات المفترضة

فيما يتعلق بالسلع والخدمات التي يتم شراؤها ثم توريدها بعد ذلك، فإنه يتم تقييم التوريد المفترض على أساس قيمة الشراء أو التكلفة التي تحملها المورد.⁽¹⁸⁾

مثال (11): تقوم شركة بشراء نظارات شمسية بالجملة لإعادة بيعها، وكان سعر البيع بالتجزئة 450 ريال سعودي، ولكن الشركة تدفع 300 ريال سعودي (غير شامل ضريبة القيمة المضافة) كقيمة لشراء تلك النظارات من الموردين. منحت الشركة نظارات شمسية للموظفين كهدية. قيمة التوريد المفترض هي قيمة الشراء (وهي 300 ريال سعودي). يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على أساس 5% من تلك القيمة، والتي هي 15 ريال سعودي لكل نظارة شمسية يتم منحها للموظفين.

في الحالات التي لا يمكن فيها التأكد من قيمة أو تكلفة الشراء (على سبيل المثال: بالنسبة للسلع التي يتم تطويرها داخليا أو المواد التي يتم استخدامها أو تعديلها من قبل الشركة)، فإن قيمة التوريد المفترض تكون هي القيمة السوقية العادلة، على النحو المحدد وفقا لللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة.⁽¹⁹⁾ يتم طرح تفاصيل أكثر عن القيمة السوقية في القسم 6 من هذا الدليل.

(18) المادة 26 (4) قيمة توريد السلع والخدمات، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة، والمادة 39 (1) قيمة توريدات محددة خاضعة للضريبة التوريدي المفترض، اللائحة التنفيذية للنظام.
(19) المادة 38 القيمة السوقية العادلة، اللائحة التنفيذية للنظام.

6. تقديم سلع أو خدمات بقيمة منخفضة

6.1. قيمة السلع أو الخدمات المقدمة إلى الموظفين

لغايات تطبيق ضريبة القيمة المضافة يُعتبر كلاً من الموظف ورب العمل بمثابة أشخاص مرتبطين.⁽²⁰⁾ ويعني ذلك أن أي توريدات من رب العمل إلى الموظف ستخضع لقواعد تقييم خاصة.

تنص اللائحة التنفيذية لنظام ضريبة القيمة المضافة على ما يلي⁽²¹⁾:

الأحكام وفق اللائحة التنفيذية للنظام	التعليق
يؤخذ بالقيمة السوقية العادلة وليس بقيمة التوريد المدفوعة، عند تحقق جميع الحالات الآتية:	
(أ) متى ما حصل التوريد بين الأطراف المرتبطين كما هو معرّف في الاتفاقية أو في اللائحة التنفيذية للنظام.	ويشمل ذلك رب العمل والموظف أو أي شخص يتصرف كرب عمل أو كموظف كما هو موضح في هذا الدليل.
(ب) قيمة التوريد أقل من القيمة السوقية العادلة.	تطبق القيمة السوقية العادلة فقط إذا قام المتلقي (عادة الموظف) بدفع قيمة أقل من القيمة السوقية العادلة..
(ج) إذا كان العميل ليس له الحق في خصم كامل ضريبة المدخلات المتعلقة بالتوريد.	أي موظف لا يمارس نشاطاً اقتصادياً وبالتالي لا يعد بمثابة شخص خاضع للضريبة، ومن ثم فإنه لن يجوز له خصم الضريبة المتكبدة على الشراء.

تستند القيمة السوقية العادلة إلى المقارنة مع التوريدات المماثلة والمتزامنة لتلك السلع والخدمات أو السلع والخدمات المماثلة.

يجب أن تستند القيمة السوقية العادلة إلى السعر الذي يمكن الحصول عليه من قبل العملاء (غير المرتبطين) ضمن السياق المعتاد للمعاملة. ولذلك قد يتم الأخذ في الاعتبار الخصومات التي عادة ما يتم تقديمها للعملاء. وليس من الضروري أن تستند القيمة السوقية العادلة إلى سعر التجزئة المحدد.

مثال (12): يقدم متجر للأزياء خصم بنسبة 40% لموظفيه من سعر التجزئة المحدد. أما الحد الأقصى للخصومات التي عادة ما يقدمها المتجر إلى العملاء العاديين هو 20%. يقوم الموظف بشراء بدلة بسعر التجزئة 2,500 ريال سعودي (شامل ضريبة القيمة المضافة) ويدفع 1,500 ريال سعودي بعد الخصم. وفي وقت سابق من ذات العام، عرض المتجر بدلة مماثلة مقابل 1200 ريال سعودي ضمن عروض التصفية.

وفي تلك الحالة، سيكون التوريد المماثل والمتزامن هو قيمة التوريد المطروح للعملاء في ذلك الوقت (خصم 20%، أو السعر شامل الضريبة بقيمة 2000 ريال سعودي). وهذا يجعل القيمة السوقية العادلة 1,904.76 ريال سعودي (غير شاملة الضريبة). وبالرغم من أن البدلة المعروضة خلال عروض التصفيات مماثلة من حيث الجودة، إلا أنه لا يمكن القياس عليها باعتبارها توريد متزامن حيث أنه توريد تم تحت ظروف مختلفة ووقت مختلف.

يجب على المتجر احتساب والاقرار عن ضريبة القيمة المضافة على أساس القيمة السوقية العادلة وهي 5% × 1904.76 أو 95,24 ريال سعودي. ولا يزال على الموظف سداد قيمة التوريد 1,500 ريال سعودي (وتتحمل الشركة فرق الضريبة أو تقوم بتحميلها للموظف)، شاملة الضريبة وهي 95,24 ريال سعودي.

(20) المادة 37 (3)، الأشخاص المرتبطين اللائحة التنفيذية للنظام.
(21) المادة 38، القيمة السوقية العادلة، اللائحة التنفيذية للنظام.

7. المزايا النظامية (الإلزامية على صاحب العمل)

يلتزم اصحاب العمل في المملكة العربية السعودية بموجب نظام العمل السعودي أو أي أنظمة أخرى مطبقة في المملكة بدفع استحقاقات معينة للموظف.

إن أي تكاليف يتكبدها صاحب العمل في سبيل الوفاء بالالتزامات النظامية للموظفين يُعتبر أنه تم تحملها لغايات نشاطه الاقتصادي. بالرغم من أن الموظفين سيستفيدون من تلك الالتزامات الواجب على صاحب العمل الوفاء بها، فإنها تعتبر تكلفة ملزمة على صاحب العمل وليست نفقات خاص للموظفين.

وبناءً على ذلك، يُسمح خصم ضريبة المدخلات كما هو الحال لأي نفقات عامة أخرى أو نفقات غير متعلقة بها، وذلك اعتماداً على ما إذا كان النشاط الاقتصادي لصاحب العمل ينطوي على عمل توريدات خاضعة للضريبة أو توريدات معفاة منها.

إن تقديم أي سلع أو خدمات من قبل صاحب العمل امثالاً بالتزاماته النظامية لن يعتبر بمثابة توريداً مفترضاً، شريطة الالتزام بالأحكام النظامية المتعلقة بالمزايا الإلزامية.

إذا تعهد رب العمل بتقديم سلع وخدمات للعامل، بموجب عقد العمل، تزيد عن الالتزامات النظامية المنصوص عليها في الأنظمة الإلزامية السارية في المملكة، فيجب على الخاضع للضريبة اعتبار المبلغ الذي يجاوز المتطلبات النظامية كنفقات خاصة (دون خصم ضريبة المدخلات المرتبطة له) أو اعتباره بمثابة توريد مفترض.

مثال (13) يطالب البنك بموجب نظام العمل الساري في المملكة بتوفير تأمين طبي للموظفين العاملين لديه وعائلاتهم. توفر شركة تأمين هذه الخدمة التأمينية بتكلفة 4000 ريال سعودي سنوياً (غير شاملة ضريبة القيمة المضافة) لكل من المؤمن عليهم (الموظف وعائلته). يقدم المؤمن أيضاً خدمات تأمين إضافية بقيمة 1,000 ريال سعودي لكل مؤمن عليه في السنة (منها 50 ريال سعودي هي قيمة ضريبة القيمة المضافة)، مما يمنع مستحقات إضافية غير اجبارية بموجب النظام.

يختار البنك تغطية تكاليف التأمين عن موظفيه بما فيها الخدمات التأمينية الإضافية وذلك من أجل جذب الموظفين الماهرين للعمل لدى البنك. يجوز للبنك خصم ضريبة المدخلات المسددة فقط على التأمين الإلزامي المقدم للموظف وعائلته، ولا يمكن للبنك خصم الضريبة المفروضة على مبلغ التغطية التأمينية الإضافية وهي 50 ريال سعودي.

8. أنواع محددة من المزايا العينية للموظفين

8.1. المركبات

8.1.1. المركبات المقيدة

تُعرف اللائحة التنفيذية للنظام المركبة لغايات خصم ضريبة المدخلات.⁽²²⁾ ويقع توريد المركبة المقيدة خارج سياق النشاط الاقتصادي وبالتالي لا يكون مؤهل للخصم.

المركبة المقيدة هي أي مركبة مصممة للاستخدام في الطريق ما لم تستخدم في أي من الحالتين الآتيتين:

(أ) التي يستخدمها الشخص الخاضع للضريبة أو موظفوه حصراً لأغراض العمل دون أن تتاح للاستعمال الخاص أو الشخصي،
(ب) التي يراد منها أساساً إعادة بيعها من قبل الشخص الخاضع للضريبة، أو يراد استعمالها في نشاط اقتصادي ينطوي على توريد تلك المركبة.⁽²³⁾

ولذلك يمكن اعتبار جميع المركبات على أنها مركبات مقيدة: بما في ذلك السيارات، والشاحنات الصغيرة، وسيارات الخدمات. والمؤشر الرئيسي هو ما إذا كانت السيارة متاحة للاستعمال الخاص أم لا.

تعتبر الهيئة أن الاستخدام الخاص للمركبة هو أي استخدام لا يتم في سياق تنفيذ المهام الوظيفية. أما إذا كانت هناك حاجة تتعلق بالنشاط الاقتصادي إلى إبقاء المركبة في منزل الموظف خارج أوقات العمل الرسمية، واستخدامها للتنقل من وإلى المنزل، فإن ذلك الاستخدام لا يعتبر استخدام خاص. ولا توجد قاعدة واحدة تنطبق في جميع الحالات بل يتم النظر إلى كل حالة على حدة لتحديد ما إذا كان الاستخدام شخصي أم لأغراض النشاط الاقتصادي.

لا يعتبر الاستخدام الطارئ أثناء الرحلة لأغراض العمل، مثل التوقف في أحد المطاعم أثناء السفر إلى مقر العمل، بمثابة استخدام خاص.

عادة ما تؤكد الشروط والأحكام التي يوافق عليها الموظف عند التوقيع على استخدام المركبة نية صاحب العمل والموظف على أن تكون المركبة متاحة للاستخدام الخاص. إذا لم تكن المركبة متاحة للاستخدام الخاص، يجب على صاحب العمل أن يحتفظ بما يثبت قيامه بالتأكد الدوري للمركبة لإنفاذ هذا القيد، مثل إصدار الإشعارات الصادرة للموظفين بشأن استخدام المركبات، أو سجلات التدقيق الداخلي لاستخدام المركبات، إذا تم تطبيق ذلك الشرط.

وتكون المركبة إما مركبة مقيدة (في هذه الحالة لا يطبق الخصم) أو تستخدم حصرياً لأغراض العمل وغير متاحة للاستخدام الخاص (في هذه الحالة يمكن أن يتم خصم ضريبة المدخلات بالكامل عند استيفاء باقي متطلبات الخصم).

ليس هناك إمكانية لإجراء الخصم الجزئي إذا كانت المركبة متاحة جزئياً للاستخدام الخاص لأنها تعد مركبات مقيدة.

مثال (14): يوقع رب العمل عقداً مع مندوبي المبيعات يسمح لهم باستخدام مركباتهم المملوكة للشركة لأغراضهم الشخصية يومي الخميس والجمعة فقط، ولا يجوز استخدام المركبة لغير أغراض العمل باقي أيام الأسبوع ما لم تصدر الإدارة تعليمات محددة بذلك. على الرغم من أن استخدام المركبة مقيد جزئياً، لكنها متاحة للاستخدام الخاص بشكل جزئي. وبالتالي فإن المركبة هي مركبة مقيدة، ولا يسمح بأي خصم.

ومن الجدير بالذكر أن الهيئة لا تتقيد بالنظر إلى مثل هذه العقود أو لوائح العمل الداخلية أو أي مستند مشابه ينص على شروط استخدام مركبات صاحب العمل ولها الاستناد إلى أي مصدر يثبت ما إذا كانت المركبات متاحة للاستخدام الشخصي من عدمه.

(22) المادة 50 (2) ، السلع والخدمات المفترض تلقيها خارج نطاق النشاط الاقتصادي، اللائحة التنفيذية للنظام.
(23) المادة 50، السلع والخدمات المفترض تلقيها خارج نطاق النشاط الاقتصادي، اللائحة التنفيذية للنظام.

8.1.2. الصيانة ونفقات الوقود

إن تكاليف تصليح أو تعديل أو صيانة أو تقديم خدمات مماثلة على المركبات المقيمة، والوقود المستخدم في المركبات المقيمة تعتبر أيضاً نفقات متكبدة من قبل صاحب العمل خارج النشاط الاقتصادي.⁽²⁴⁾

إن خدمات التصليح والتعديل والصيانة أو الخدمات المماثلة هي التي يتم تنفيذها فعلياً على المركبة، أو في تشغيلها. ويشمل ذلك تركيب معدات إضافية عليها، أو تكلفة السائقين المستخدمين للمركبة المقيمة. جميع تكاليف الوقود المستخدمة في المركبات المقيمة غير مؤهلة لخصم ضريبة المدخلات عنها، بصرف النظر عما إذا كان استخدام الوقود لأغراض العمل أم لا.

8.2. تمويل الأغذية

تُعتبر خدمات تمويل الأغذية المقدمة في الفنادق والمطاعم والأماكن المشابهة، أنها مُتكبدة خارج نطاق ممارسة النشاط الاقتصادي.⁽²⁵⁾ وهذا يعكس المنفعة ذات الطابع الخاص التي تعود على الموظفين أو الأفراد الآخرين الذين يستهلكون تلك الأغذية الموردة. وبالتالي فلن يكون بإمكان رب العمل خصم ضريبة المدخلات على أي تكاليف تتعلق بتمويل الأغذية.

يشمل ذلك تقديم وجبات للموظفين (والأشخاص الآخرين) في الكافتيريا الموجودة في مقر العمل، أو أي وجبات يستهلكها الموظفون (والأشخاص الآخرين) في المطاعم أو الأماكن المشابهة أثناء أداء واجباتهم.

8.3. السكن والإقامة للموظفين

يمنح الكثير من أصحاب العمل خيارات مختلفة للإسكان والإقامة للموظفين. وتستند المعاملة الضريبية على الحقائق والظروف المتعلقة بكل حالة على حدة.

8.3.1. الإقامة طويلة الأجل

يجوز لصاحب العمل أن يوفر مسكناً بقصد استخدامه على أساس مستمر كمكان إقامة للموظف. ويكون الديلار السكني معفى من ضريبة القيمة المضافة في حال:

- أن يكون العقار مقر إقامة دائم مصمم لأن يشغله البشر
- أن يكون المراد من العقار استخدامه كمسكن رئيسي

يُطبق الإعفاء الضريبي على تأجير العقارات السكنية المستخدمة كمسكن للموظفين بشرط أن يكون هذا المسكن مستخدم من قبل الشخص أو الأشخاص كمسكن رئيسي يقيمون فيه بشكل منتظم أو اعتيادي ويعودون إليه من فترة إلى أخرى، ولا يشترط أن يكون المسكن الرئيسي هو مكان الإقامة الوحيد لهؤلاء الأشخاص. لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على الدليل الإرشادي لقطاع العقارات.

(24) المادة 50، السلع والخدمات المفترض تلقيها خارج نطاق النشاط الاقتصادي، اللائحة التنفيذية للنظام.
(25) المادة 50، السلع والخدمات المفترض تلقيها خارج نطاق النشاط الاقتصادي، اللائحة التنفيذية للنظام.

وتبعا للتفاصيل المحددة بسياسة الإسكان والشروط التعاقدية للشركة، يجوز لصاحب العمل توفير السكن بطرق مختلفة، على سبيل المثال:

سيقوم رب العمل ...	المعاملة الضريبية	قيمة التوريد
أ) بتوفير السكن المؤجر من دون الحصول على مقابل نقدي من الموظف (مثال: مقابل أداء الموظف لمهام عمله).	إيجار الوحدات السكنية معفي من الضريبة، شريطة استيفاء الإيجار شروط السكن الرئيسي الموضحة أعلاه. أما السكن المباع (سواء على أقساط أو غير ذلك) فيخضع للضريبة.	القيمة السوقية العادلة للمسكن.
أ) بتوفير السكن نظير مقابل نقدي مدفوع من الموظف أو مستقطع من مستحقاته.	إيجار الوحدات السكنية معفي من الضريبة، شريطة استيفاء الإيجار شروط السكن الرئيسي الموضحة أعلاه. أما السكن المباع (سواء على أقساط أو غير ذلك) فيخضع للضريبة.	القيمة السوقية العادلة للمسكن.
ج) بتوفير السكن من دون مقابل.	توريد مفترض، وسيكون معفي من الضريبة شريطة استيفاء الإيجار شروط السكن الرئيسي الموضحة أعلاه.	القيمة السوقية العادلة للمسكن.
د) لا يوفر السكن مباشرةً لكنه يقوم بتحمل تكاليف سكن الموظف الذي يوفره طرف ثالث.	ليس هناك توريد يقدمه رب العمل	لا يعتبر توريداً.

في الحالات التي يقوم فيها صاحب العمل بموجب سياسة الشركة بإسكان العاملين واعطائهم خيار شراء السكن في نهاية مدة معينة، فإن ذلك يُعتبر بمثابة توريد لعقار، بدلاً من عقد الإيجار. راجع القسم 8.3.4 أدناه.

8.3.2. الإقامة لفترة قصيرة

إن توفير الإقامة قصيرة الأجل في الفنادق أو الوحدات السكنية تُقدم عادة إلى الموظف لتنفيذ مهام عمله في موقع محدد كأحد متطلبات عمله، ويُطلب من الموظف ببقاء سكنه المعتاد في مقر عمله الدائم.

تخضع تكاليف الإقامة القصيرة الأجل لضريبة القيمة المضافة بنسبة 5%. شريطة أن يتم تكبد هذه التكاليف للسماح للموظف بالوفاء بالتزامات العمل في مكان معين، وتعتبر هذه الضريبة بأنها نفقات مُتكبدة في سياق النشاط الاقتصادي، دون وجود عنصر الانتفاع الخاص أو المصلحة الشخصية للموظف بشكل مستقل ومحدد. وتكون مؤهلة للخصم إذا تم استيفاء كافة المتطلبات الخاصة بخصم ضريبة المدخلات.

مثال (15): تطلب شركة الأصاله من خالد، وهو موظف مقر عمله في جدة، تنفيذ مهمة لمدة ثلاثة أشهر بالقرب من الرياض. توفر الشركة لخالد شقة فندقية طوال مدة المهمة، ويتم فرض ضريبة القيمة المضافة من قبل مقدم السكن. و لا يوجد عنصر الانتفاع الشخصي للموظف بشكل محدد، لذا فإنه يُنظر إلى هذا التوريد على أنه تكلفة متكبدة في سياق ممارسة الأنشطة الاقتصادية لشركة الأصاله.

وعلى عكس ذلك، إذا تم توفير مسكن لفترة قصيرة الأجل لأسباب خاصة، ولم يكن توفيره ضروريا للوفاء بالتزامات ومهام العمل، فإن هذا لا يمثل نفقات متكبدة في سياق النشاط الاقتصادي.

8.3.3. بدلات السكن

يجوز لصاحب العمل أن يقدم للموظفين بدل نقدي بدلاً من توفير السكن. ولا يعد دفع البديل النقدي للموظف بمثابة توريد لغايات ضريبة القيمة المضافة.

8.3.4. توفير مسكن لإقامة دائمة

يقدم بعض أصحاب الأعمال بعض البرامج الإسكان التي يقوم صاحب العمل بموجبها ببناء وحدات سكنية، ويقوم بتأجيرها لموظفيه ويتيح لهم خيار شراء المسكن في نهاية فترة الإيجار أو تأجير المسكن (عادة ما يكون ذلك مشروط بإكمال فترة معينة من الخدمة لدى صاحب العمل).

وتعتبر الهيئة أن الإيجار بقصد التمليك للعقارات والأصول الأخرى حين يمنح عقد الإيجار للمستلم إمكانية الحصول على الملكية للأصل المستأجر في نهاية المدة، بمثابة توريداً لسلع⁽²⁶⁾ وتعتمد المعاملة الضريبية لمثل هذه البرامج على التفاصيل الخاصة بها ويجب مراجعة شروطها وأحكامها لمعرفة ما إذا كانت تتضمن خيار يمنح للموظف الملكية الكاملة للمنزل في نهاية العقد.

تصبح ضريبة القيمة المضافة مستحقة الدفع في التاريخ الذي يتم فيه نقل حيازة الأصول إلى المستلم أو في تاريخ سداد الأقساط الدورية أيهما أسبق. وفي حالة تطبيق برنامج بقصد التمليك، وبشكل عام عادة ما يكون تاريخ نقل الحيازة هو التاريخ الذي يصبح للموظف القدرة بالاستفادة من السكن من خلال السكن الفعلي فيه. وتصبح ضريبة القيمة المضافة مستحقة في هذا التاريخ.

لن تخضع عقود الإيجار بقصد التمليك التي يستحوذ بموجبها الموظف على المنزل قبل 1 يناير 2018 لضريبة القيمة المضافة حتى لو استمر الموظف في سداد باقي الأقساط بعد 1 يناير 2018.

(26) المادة 5، توريد السلع، الاتفاقية الموحدة لضريبة القيمة المضافة.

9. خصم ضريبة المدخلات

9.1. شروط عامة

يجوز للشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة خصم ضريبة المدخلات المفروضة على السلع والخدمات التي يقوم بشرائها أو استلامها في سياق ممارسته لنشاطه الاقتصادي. ويجوز خصم ضريبة المدخلات على:

- ضريبة القيمة المضافة على مدخلات الشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة المفروضة من قبل مورد مسجل في المملكة
- ضريبة القيمة المضافة على مدخلات الشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة المحتسبة ذاتياً من قبل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة وفق آلية الاحتساب العكسي
- ضريبة القيمة المضافة عن واردات إلى الشخص المسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة عن الواردات المدفوعة إلى مصلحة الجمارك عند استيراد السلع إلى المملكة

وكقاعدة عامة، لا يجوز خصم ضريبة المدخلات التي تتعلق بالتوريدات المعفاة من ضريبة القيمة المضافة. بالإضافة إلى ذلك لا يجوز خصم ضريبة المدخلات عن أية نفقات تم تكبدها ولا تتعلق بالنشاط الاقتصادي للشخص الخاضع، ويشمل ذلك التكاليف المتعلقة بالمستحقات الخاصة للموظف. هناك بعض النفقات المحددة- مثل تمويل الأغذية والمركبات كما هو بالمذكور بالفصل 8⁽²⁷⁾ - هي نفقات مقيدة وغير قابلة للخصم في جميع الحالات. أي تكاليف أخرى تتعلق بتوريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة.

يجوز خصم ضريبة المدخلات فقط إذا كان لدى الشخص الخاضع للضريبة فاتورة ضريبية أو مستندات جمركية تثبت قيمة الضريبة المستحقة (أو أي مستند بديل يثبت سداد مبلغ الضريبة المستحقة على التوريد إلى المورد، بشرط موافقة الهيئة).⁽²⁸⁾

يجب أن تصدر الفاتورة الضريبية باسم الشخص الخاضع للضريبة من أجل إثبات حساب الدائن. في الحالات التي يمكن فيها للشخص الخاضع للضريبة أن يثبت بوضوح أن موظفيه قد تكبدوا تكاليف السفر والنفقات أثناء أداء واجباتهم الوظيفية، فإن الهيئة تقبل أن تصدر الفاتورة باسم الموظف.

9.2. الخصم الجزئي لضريبة المدخلات

لا يجوز خصم ضريبة المدخلات المتكبدة المتعلقة بتوريدات الشخص الخاضع للضريبة المعفاة من ضريبة القيمة المضافة، كالخدمات المالية المعفاة أو الإيجار السكني المعفى. وفي حال كانت توريدات الشخص الخاضع للضريبة تشمل توريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من ضريبة القيمة المضافة، فإنه يجوز لذلك الشخص أن يخصم ضريبة المدخلات المتعلقة بالجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة.

إذا تكبّد الشخص الخاضع للضريبة نفقات أو تكاليف عامّة مقابل القيام بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة وأخرى معفاة من الضريبة، يجب عليه في هذه الحالة تقسيم النفقات والتكاليف بشكل دقيق لتحديد التكاليف المتعلقة **بالجزء الخاضع لضريبة القيمة المضافة**. ويتم تحديد ضريبة المدخلات وفقاً للأحكام التالية⁽²⁹⁾:

الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بتوريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة
لا يجوز الخصم بالكامل	ضريبة مدخلات تتعلق مباشرة بتوريدات معفاة من ضريبة القيمة المضافة
الخصم الجزئي استناداً إلى التقسيم	نفقات عامة وضريبة مدخلات لا يمكن إسنادها بشكل مباشر إلى توريدات خاضعة لضريبة القيمة المضافة

(27) مدرج بالمادة 50 من اللائحة التنفيذية للنظام قائمة تفصيلية بالنفقات المقيدة.

(28) المادة 49 (7)، خصم ضريبة المدخلات، اللائحة التنفيذية للنظام.

(29) المادة 51، الخصم النسبي لضريبة المدخلات، اللائحة التنفيذية للنظام.

ويتم حساب الخصم النسبي عن قيم التوريدات الخاضعة لضريبة القيمة المضافة التي يتم إجراؤها خلال سنة محددة باستخدام الطريقة الافتراضية التالية:

قيمة التوريدات **الخاضعة للضريبة** التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية

إجمالي قيمة التوريدات **الخاضعة للضريبة والتوريدات المعفاة** التي قام بها الشخص الخاضع للضريبة خلال السنة الميلادية الماضية

لا تشمل الطريقة المذكورة أعلاه توريدات الأصول الرأسمالية التي يقوم بها الشخص الخاضع للضريبة حيث إنه من شأنها الإخلال باستخدام ضريبة المدخلات.

من الممكن أن توافق الهيئة على طرق بديلة لاحتساب الخصم النسبي الافتراضي خلاف قيمة التوريدات في الحالات التي تعكس فيها بشكل أفضل الاستخدام الفعلي لضريبة القيمة المضافة المتكبدة. وسيتم طرح مزيد من المعلومات حول خصم ضريبة القيمة المضافة والاسترداد الجزئي لضريبة القيمة المضافة من خلال دليل إرشادي منفصل.

10. التزامات الشخص الخاضع للضريبة

على كل شخص خاضع للضريبة؛ تقييم التزامه الضريبي والامتثال لشروط والالتزامات ضريبة القيمة المضافة، ويشمل ذلك التسجيل لأغراض ضريبة القيمة المضافة عند الاقتضاء واحتساب مبلغ صافي الضريبة مستحقة الدفع بشكل دقيق ودفع الضريبة في موعد استحقاقها وكذلك الاحتفاظ بجميع السجلات اللازمة والتعاون مع موظفي الهيئة عند الطلب.

وإذا لم تكن متأكدًا من التزاماتك الضريبية فيجب عليك التواصل مع الهيئة من خلال الموقع الإلكتروني vat.gov.sa أو وسائل التواصل الأخرى، كما يمكنك طلب الحصول على استشارة خارجية من أحد الاستشاريين المؤهلين. فيما يلي عرض لأهم الالتزامات الضريبية التي ينص عليها القانون واللائحة التنفيذية.

10.1. إصدار الفواتير

يجب على المورد إصدار فاتورة ضريبية لكلوريد خاضع لضريبة القيمة المضافة لصالح شخص آخر مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة أو لأي شخص اعتباري آخر، أو إصدار فاتورة ضريبية مبسطة في حال كانت قيمة التوريد تقل عن 1,000 ريال سعودي. أو إصدار فاتورة مبسطة للتوريدات التي تتم لمستهلك نهائي في موعد لا يتجاوز خمسة عشر يوماً بعد نهاية الشهر الذي يتم فيه التوريد.

يجب أن تتضمن الفاتورة الضريبية بوضوح بعض البيانات والمعلومات مثل تاريخ الفاتورة ورقم التعريف الضريبي للمورد والمبلغ الخاضع للضريبة ونسبة الضريبة المطبقة ومبلغ ضريبة القيمة المضافة المفروضة.⁽³⁰⁾ وإذا تم تطبيق نسب مختلفة على التوريدات فيجب تحديد قيمة كل بند على حدة وكذلك ضريبة القيمة المضافة المطبقة على ذلك البند. يجوز إصدار الفاتورة الضريبية في شكل مستند تجاري (مثل إيصال تذكرة) شريطة أن يتضمن هذا المستند جميع متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية الواردة باللائحة التنفيذية للنظام.⁽³¹⁾

يمكن الحصول على مزيد من المعلومات حول متطلبات الفاتورة الضريبية في دليل ضريبة القيمة المضافة أو من خلال vat.gov.sa.

10.2. تقديم إقرارات ضريبة القيمة المضافة

يتعين على كل شخص مسجل لأغراض ضريبة القيمة المضافة، أو الشخص المفوض بالتصرف نيابة عنه، تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة إلى الهيئة لكل فترة ضريبية شهرية أو ربع سنوية. ويعتبر الإقرار الضريبي بمثابة تقييم ذاتي من الشخص الخاضع للضريبة عن الضريبة المستحقة عن تلك الفترة.

وتعد الفترات الضريبية الشهرية إلزامية بالنسبة للأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة التي تتجاوز إيراداتها السنوية مبلغ 40 مليون ريال سعودي، بينما تكون الفترة الضريبية الاعتيادية لباقي الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة هي ثلاثة أشهر.

يجب تعبئة إقرار ضريبة القيمة المضافة ودفع صافي ضريبة القيمة المضافة المستحقة في موعد أقصاه اليوم الأخير من الشهر الذي يلي انتهاء الفترة الضريبية التي يتعلق بها إقرار ضريبة القيمة المضافة.

سيتم طرح مزيد من التفاصيل حول تعبئة إقرارات ضريبة القيمة المضافة من خلال دليل إرشادي منفصل.

إذا نشئ عن تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة استحقاق ضريبة القيمة المضافة على المكلف، أو إذا كان لدى المطلق رصيد دائن لأي سبب، فيمكن تقديم طلب استرداد ضريبة القيمة المضافة بعد تقديم إقرار ضريبة القيمة المضافة، أو في أي وقت لاحق خلال الخمس سنوات التالية من خلال تقديم طلب استرداد الضريبة إلى الهيئة. ستقوم الهيئة بالنظر في طلب الاسترداد ودفع المبلغ المستحق على طلبات الاسترداد التي تمت الموافقة عليها مباشرة إلى المكلف.⁽³²⁾

(30) للحصول على مزيد من التفاصيل حول متطلبات إصدار الفاتورة الضريبية راجع المادة 53 (5)، الفواتير الضريبية اللائحة التنفيذية للنظام.

(31) المادة 53، الفواتير الضريبية، اللائحة التنفيذية للنظام.

(32) المادة 69، ردّ الضريبة المسددة بالزيادة، اللائحة التنفيذية للنظام.

10.3. حفظ السجلات

يجب على جميع الأشخاص الخاضعين لضريبة القيمة المضافة الاحتفاظ بسجلات ضريبية مناسبة تتعلق باحتساب ضريبة القيمة المضافة وذلك لأغراض التدقيق. ويشمل ذلك أي مستندات مستخدمة لتحديد ضريبة القيمة المضافة المستحقة عن كل معاملة وفي إقرار ضريبة القيمة المضافة. ويشمل ذلك بوجه عام ما يلي:

- الفواتير الضريبية الصادرة والمستلمة
- الدفاتر والمستندات المحاسبية
- العقود أو الاتفاقيات المتعلقة بمعاملات البيع والشراء الكبيرة
- كشوف البنكية والسجلات المالية الأخرى
- مستندات الاستيراد والتصدير والشحن
- المستندات الأخرى المتعلقة باحتساب ضريبة القيمة المضافة

ويمكن الاحتفاظ بالسجلات في صورة ورقية، أو إلكترونياً، بشرط استيفاء الشروط المحددة في اللائحة التنفيذية للنظام.

ويجب أن تكون هذه السجلات متاحة للهيئة عند الطلب. ويجب الاحتفاظ بجميع السجلات على الأقل لفترة الحفظ الأساسية وهي 6 سنوات ويمتد الحد الأدنى لفترة الحفظ لتصبح 11 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية⁽³³⁾، و 15 عاماً فيما يخص الفواتير والسجلات المتعلقة بالأصول الرأسمالية غير المنقولة.

10.4. شهادة التسجيل في نظام ضريبة القيمة المضافة

يجب على الشخص المقيم الخاضع لضريبة القيمة المضافة والمسجل لدى الهيئة في نظام ضريبة القيمة المضافة إبراز شهادة تفيد بأنه قد تم تسجيله في نظام ضريبة القيمة المضافة في مكان واضح للجمهور في مقر عمله الرئيسي وفي جميع الفروع التي قام بتسجيلها.

وفي حالة حدوث مخالفة، سيتعرض المخالف للعقوبات المنصوص عليها في النظام.

10.5. تصحيح الأخطاء السابقة

إذا تبين للشخص الخاضع للضريبة وجود خطأ أو عدم صحة المبلغ المدرج في إقراره الضريبي المقدم، أو تخلفه عن الامتثال لأي التزام ضريبي، فيجب تبليغ الهيئة وتصحيح الخطأ من خلال تعديل الإقرار الضريبي. وفي حال كان الخطأ من الأخطاء التي ينتج عنها فرق ضريبي يزيد صافي قيمته عن 5,000 ريال سعودي، فيجب على الشخص الخاضع للضريبة تبليغ الهيئة خلال 20 يومًا من إدراكه لهذا الخطأ أو القيمة غير الصحيحة وتعديل الإقرار السابق، أما بالنسبة للأخطاء الصغيرة التي ينتج عنها فرق ضريبي أقل من 5000 ريال سعودي فإنه يمكن تصحيح الخطأ من خلال تعديل صافي الضريبة في الإقرار الضريبي التالي.⁽³⁴⁾

ولمزيد من المعلومات حول تصحيح الأخطاء يمكنك الاطلاع على الموقع الإلكتروني vat.gov.sa.

(33) المادة 66، السجلات، والمادة 52 الأصول الرأسمالية، اللائحة التنفيذية للنظام.

(34) المادة 63، تصحيح الإقرارات، اللائحة التنفيذية للنظام.

11. الغرامات

يجوز للهيئة فرض الغرامات والعقوبات على الأشخاص الخاضعين للضريبة فيما يتعلق بمخالفة أحكام وشروط ضريبة القيمة المضافة المنصوص عليها في نظام ضريبة القيمة المضافة واللائحة التنفيذية للنظام.⁽³⁵⁾

وصف المخالفة	الغرامة
تقديم مستندات غير صحيحة بقصد التهرب من سداد الضريبة المستحقة أو سداد قيمة أقل من قيمة الضريبة المستحقة.	• لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة • ولا تزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
نقل السلع من أو إلى المملكة دون سداد الضريبة المستحقة	• لا تقل عن قيمة الضريبة المستحقة • ولا تزيد عن ثلاث أضعاف قيمة السلع أو الخدمات
عدم التسجيل في الضريبة خلال الفترة المحددة للتسجيل	10,000 ريال سعودي
تقديم إقراراً ضريبياً خاطئاً، أو تعديل إقرار ضريبي بعد تقديمه، أو قدم أي مستند إلى الهيئة يخص الضريبة المستحقة عليه ونتج عن ذلك خطأ في احتساب مبلغ الضريبة أقل من المستحق	50% من قيمة الفرق بين الضريبة المحسوبة والمستحقة
عدم تقديم الإقرار الضريبي في الوقت المحدد	25%-5% من الضريبة التي كان يتعين عليه الإقرار عنها
عدم دفع الضريبة في الوقت المحدد	5% من الضريبة المستحقة عن كل شهر أو جزء منه
تحصيل الضريبة دون التسجيل	غرامة تصل إلى 100,000 ريال سعودي
عدم الاحتفاظ بالسجلات والدفاتر وفقاً لما هو محدد في اللائحة	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
إعاقة موظفي الهيئة عن أداء أعمالهم	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي
مخالفة أحكام اللائحة التنفيذية أو نظام ضريبة القيمة المضافة	غرامة تصل إلى 50,000 ريال سعودي

وفي جميع الحالات، إذا تكررت المخالفة خلال 3 سنوات من تاريخ إصدار القرار النهائي بشأن الغرامة، فيجوز للهيئة مضاعفة الغرامة في حينها.

تحدد الهيئة مستوى الغرامة أو العقوبة التي تفرضها على الشخص الخاضع للضريبة مع الأخذ في الاعتبار سلوك الشخص الخاضع للضريبة وسجل امتثاله لضريبة القيمة المضافة (بما في ذلك وفاء الشخص الخاضع للضريبة بشروط تبليغ الهيئة عن أي أخطاء والتعاون مع الهيئة من أجل تصحيح الأخطاء).

(35) الفصل 16، المواد (40) (41) (42) (43) (44) (45) و (47) من نظام ضريبة القيمة المضافة- التهرب الضريبي والعقوبات.

12. طلب اصدار قرار تفسيري

في حال لم تكن متأكد من كيفية تطبيق ضريبة القيمة المضافة على نشاط معين أو معاملة معينة تقوم بها أو تنوي القيام بها، بعد مراجعة الأحكام النظامية المعنية والدليل الإرشادي ذو الصلة، يمكن للأشخاص الخاضعين للضريبة التقدم بطلب إلى الهيئة للحصول على قرار تفسيري على أن يشمل الطلب على كامل الحقائق المتعلقة بالنشاط المحدد أو المعاملة المحددة التي ترغب من الهيئة النظر فيها.

يمكن أن يكون القرار التفسيري بإحدى الحالتين التاليتين:

- **عام:** حيث تقوم الهيئة بنشر تفاصيل القرار التفسيري دون الإشارة إلى أي بيانات خاصة تتعلق بالشخص الخاضع للضريبة
- **خاص:** لا تقوم الهيئة بنشر القرار التفسيري

يجوز أن يتضمن القرار التفسيري جميع المعلومات المتعلقة بالنشاط أو المعاملة التي طلب الحكم بشأنها، بالإضافة إلى شرح يتعلق بمجال الشك أو عدم اليقين في القانون أو الدليل الذي قد اطلعت عليه. يمكنك اختيار شرح البدائل وما تعتبره هو المعاملة الصحيحة.

ولا يعتبر القرار التفسيري العام أو الخاص الذي يصدر من الهيئة ملزماً لها أو ملزماً لأي شخص خاضع للضريبة فيما يتعلق بأي معاملة يقوم بإجرائها، كما أنه لا يمكن الاعتماد عليه بأي شكل من الأشكال.

ولا تعد الهيئة ملزمة بالرد على جميع طلبات القرارات التفسيرية، حيث أنها ستقوم بمراجعة جميع الطلبات وتحديد الطلبات التي سيكون لها الأولوية استناداً إلى بعض العناصر منها:

- مستوى المعلومات التي يقدمها الشخص الخاضع للضريبة في الطلب
- المنفعة التي قد يستفيد منها مجتمع الأشخاص الخاضعين للضريبة عند اصدار قرار تفسيري عام بشأن معاملة أو نشاط ما
- ما إذا كان هناك نظام أو دليل قائم يناقش هذا الطلب

13. الاتصال بنا

للحصول على مزيد من المعلومات بشأن أي معاملة خاضعة لضريبة القيمة المضافة يرجى زيارة الموقع الإلكتروني: vat.gov.sa أو التواصل معنا على الرقم التالي: **1993**.

14. الاسئلة الشائعة

- (1) تدفع شركة مقيمة في المملكة أتعاب حضور جلسات الى عضو مجلس إدارة غير تنفيذي. هل يُطالب العضو غير التنفيذي باحتساب ضريبة القيمة المضافة؟
لا تعتبر الخدمات التي يقوم بها العضو غير التنفيذي بصفته عضو مجلس إدارة بأنها جزء من ممارسته لنشاط اقتصادي بصفة مستقلة ولا تخضع لضريبة القيمة المضافة.
- (2) تقوم الشركة بإعدام المخزون الذي انتهت صلاحية استخدامه في نهاية يوم العمل. فما هي الآثار الضريبية المترتبة على ذلك؟
إذا تم اعدام المخزون أو التخلص منه كجزء ضروري من النشاط الاقتصادي، فإنه لا يشكل توريداً مفترضاً. ويتم خصم ضريبة المدخلات من حيث المبدأ، شريطة أن يكون قد تم شراء هذا المخزون بغرض عمل توريدات خاضعة للضريبة.
- (3) لدى الشركة مقصف يقدم وجبات الطعام للموظفين بدون مقابل، حيث أنه لا توجد مرافق أخرى قريبة من موقع العمل. هل هناك آثار ضريبية مترتبة على ذلك؟
لا تعتبر ضريبة المدخلات المتكبدة في إطار تقديم خدمات تموين الأغذية جزءاً من النشاط الاقتصادي، وبذلك لا تكون ضريبة القيمة المضافة قابلة للاسترداد/الخصم. ولا يعد تقديم الوجبات للموظفين توريداً مفترضاً.
- (4) يجوز للموظفين اختيار الحصول على بدل نقدي إضافي بدلاً من وجبات الطعام المقدمة في مقصف الموظفين. هل هناك آثار ضريبية مترتبة على ذلك؟
كلا، لا يخضع البدل النقدي المسدد للموظف لضريبة القيمة المضافة لعدم وجود توريد.
- (5) تدفع الشركة التأمين الطبي للموظفين وعائلاتهم. هل يمكن خصم ضريبة القيمة المضافة؟
إذا كان التأمين الطبي المقدم للموظفين وأفراد العائلة شرطاً من متطلبات الأنظمة السارية، فإن ضريبة القيمة المضافة مؤهلة من حيث المبدأ للاسترداد/الخصم، شريطة استيفاء المعايير الأخرى للخصم.
- (6) يقود الموظفون شاحنات التسليم الخاصة بالشركة لأغراض العمل. وغالباً ما تكون هذه الشاحنات الصغيرة متوقفة في منزل الموظف خلال الليل. هل يجوز خصم ضريبة القيمة المضافة؟
يجب على المنشأة أن تحدد ما إذا كانت شاحنة التسليم هي مركبة مقيدة (أي إذا كانت متاحة لأي استخدام خاص). إذا كان مطلوباً من الموظفين إيقاف المركبة عند منازلهم ليلاً لغرض تأدية مهام العمل المنوط بهم تأديته، ولا تكون الشاحنات متاحة للاستخدام لأي أغراض خاصة (بخلاف الاستخدام الطارئ أثناء القيام بمهام العمل)، فيمكن للشركة خصم ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على الشاحنات بالكامل.
- (7) بصفة عامة، يتم الاحتفاظ بمركبات الشركة في موقف سيارات مغلق خاص بالشركة أثناء الليل. مع ذلك يكون بإمكان الموظفين استخدام تلك المركبات للاستخدام الخاص إذا رغبوا في ذلك. كيف يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على هذه المركبات؟
حيث أن المركبات متاحة للاستخدام الخاص للموظف، فإن ضريبة القيمة المضافة المتكبدة على تلك المركبات لن تكون قابلة للخصم. وينطبق ذلك بغض النظر سواء وقع الاستخدام الخاص أم لا.
- (8) الموظفون غير قادرين على استخدام المركبات لأغراض خاصة، إلا إذا اتفقوا مع الشركة على دفع سعر يومي مقابل استخدام المركبة. ماهي المعاملة الضريبية لضريبة المدخلات؟
تكون ضريبة القيمة المضافة قابلة للخصم. لا تعتبر المركبة بمثابة مركبة مقيدة إلى الحد الذي يتم استخدامها فيه لتقديم توريد لاحق. بل يعتبر ذلك توريداً في حد ذاته بما أن صاحب العمل يقوم بإتاحة المركبات لموظفيه بمقابل. في هذه الحالة، يجب أن يتم احتساب ضريبة القيمة المضافة على الموظف وفقاً للسعر اليومي المفروض على المركبة وعند ذلك تكون ضريبة المدخلات قابلة للخصم.

